مختبر الإعلام

MEDIA LAB

مبادئ التغطية الإعلامية والإنسانية المنسجمة مع قواعد حقوق الإنسان

2025

مختبر الإعلام

MEDIA LAB

مختبر الإعلام الإنساني، هو مساحة إبداعية لدعم صنّاع المحتوى والإعلاميين/ات، ينشر الوعي المهني ويعزز التربية الإعلامية، يهدف إلى بناء جسر بين التكنولوجيا والإعلام التقليدي، ويعمل على تطوير أدوات كشف المحتوى غير الأصيل، ويساعد في تحسين فرص نماء الإعلام المستقل واستدامته.

التغطية الإعلامية بلا قيود، هي حرب أخرى بلا نهاية بالنسبة لضحايا النزاع والكوارث، لهذا علينا ألا نسمح لأنفسنا بأن نكون جزءاً من معاناة البشر

المحتويات

الإطار العام: 4

مجموعة الاتفاقيات الدولية الراعية لحقوق الإنسان: 5

جدلية التغطية الكاشفة للحقائق والمنتهكة للقواعد: 7

كيف نكون أمناء على صوت الإنسان وصورته: 9

أهداف التغطية الإعلامية في مناطق النزاع: 10

قواعد التغطية المهنية المنسجمة مع حقوق الإنسان: 11

قواعد الصورة الفتوغرافية: 14

قواعد الفيديو: 15

قواعد النصوص المكتوبة: 16

توجيهات أخلاقية لتجنب الوقوع في فخ الانتهاك: 17

المراجع: 21

الإطار العام

يسودُ اعتقادٌ صائبٌ لدى المنظمات الإنسانية العاملة في مناطقِ النزاع أن الطريقة التي يُعامل بها الناس في النزاعات المسلحة مهمة جداً، ويمكن أن تؤثر على الطريقة التي تتعافى بها المجتمعات المحلية بمجرد انتهاء القتال، وصولاً إلى الاستقرار واستعادة القدرة على تحقيق التنمية.

هذا يعني بطبيعة الحال، أن أدوات الصراع التي تستخدمها أطراف النزاع، ومساءلة المتسببين بانتهاكات حقوق الإنسان، إلى جانب التغطية الإعلامية العميقة لكشف حقيقة هذه الانتهاكات، جميعها سلوكيات يمكن أن تؤثر في طريقة التعافي للمجتمعات المتضررة من النزاع، أي أنه كلما انسجمت هذه السلوكيات مع قواعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدي الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان والمواثيق الدولية واحترمت حقوق المدنيين التي جاءت عليها القوانين المحلية بما فيها قوانين الإعلام ومدونات السلوك الأخلاقي والسياسات التحريرية المهنية، كلما قصُر امد التعافي والتشاف من الآلام.

لا شك أن احترام قواعد العمل المهني في مناطق الصراع يمكن أن يجنب الضحايا المزيد من الآلام، لكن ذلك لا يمكن أن يتحقق لطالما لم يتمكن الصحفيون/ات العاملون في وسائل الإعلام الإخبارية أو المنظمات الإنسانية من تكوين الثقافة القانونية المرتبطة بتغطية قضايا حقوق الإنسان، والإلمام الكافي بمدونات السلوك الأخلاقي، والقواعد المهنية في التغطية سواء المرتبطة بالأحداث، أو تلك المرتبطة بتغطية التدخلات الإنسانية والإغاثية.

علينا إدراك حقيقة أن الاصغاء إلى آراء الناس يمثل جزءاً أساسيًا من عملنا على الخطوط الأمامية في مناطق الصراع بوصف الإعلام إحدى أدوات كشف الحقائق للجمهور. وبناء عليه فإن احترام قواعد التعامل مع آراء الناس وتوثيق الانتهاكات المرتكبة بحقهم خلال مراحل النزاع لاسيما المدنيين من النساء والأطفال وكبار السن والشباب، والتدخلات الإنسانية والإغاثية الموجهة لهم، أمر لابد أن ينسجم مع القواعد الأخلاقية والقانونية والمهنية في التعامل مع الضحايا.

وفي ظل الانتهاكات الحاصلة بحق الضحايا من المدنيين خلال التغطية الإعلامية الحاصلة في الأراضي الفلسطينية على سبيل المثال، فإن ذلك يتطلب أن يكون هناك إطاراً ناظماً لكيفية تغطية الحروب والتعامل مع الأزمات الإنسانية التي تحل على السكان، لاسيما إذا ما اعتبرنا أن الانتهاكات التي ترتكب من قبل الاعلام (خبري- إنساني) بحق الضحايا يمكن أن تزيد من حدة الألم النفسي مستقبلاً، ولذلك ينبغي للقواعد التي سنأتي على ذكرها لاحقا أن تلهمنا لبذل المزيد من الجهد والحرص لضمان احترام قواعد العمل في مناطق النزاع كحصفيين/ات.

علينا أن نراعي زيادة مستوى الوعي بقوانين الإعلام وموجبات النشر ومحدداتها في الوقت نفسه، وكذلك الالتزام بقواعد مدونات السلوك الأخلاقي. ومع ذلك إذا أردنا لقوانين حقوق

الإنسان أن تكون نافذة خلال التغطية المهنية للأحداث والعمل الإنساني على حدٍ سواء، فإنه يجب على النقابات الإعلامية والمؤسسات الإنسانية، أن تضمن أن جميع من ينتهكونها يخضعون للمساءلة.

خلاصة القول: التغطية بلا قيود هي حرب أخرى بلا نهاية بالنسبة للضحايا، لهذا علينا ألا نسمح لأنفسنا بأن نكون جزءاً من معاناة البشر.

أولاً: اتفاقية حقوق الطفل

تعترف اتفاقية حقوق الطفل بالوظيفة الهامة التي تؤديها وسائل الإعلام المختلفة وتؤكد على ذلك في الفصل 17 منها الذي ينص على أن الدول الأطراف فيها: "تعترف بالوظيفة الهامة التي تؤديها وسائط الإعلام" وتضمن إمكانية حصول الطفل على المعلومات والمواد من شتى المصادر الوطنية والدولية وبخاصة تلك التي تستهدف تعزيز رفاهيته الاجتماعية والروحية والمعنوية وصحته الجسدية والعقلية.

وتحقيقا لهذه الغاية، تُلزم الاتفاقية الدول الأطراف فيها بالقيام بعدد من التدابير، وهي:

أ) تشجيع وسائط الإعلام على نشر المعلومات والمواد ذات المنفعة الاجتماعية والثقافية للطفل وفقاً لروح الفصل 29.

ب) تشجيع التعاون الدولي في إنتاج وتبادل ونشر تلك المعلومات والمواد من شتى المصادر الثقافة والوطنية والدولية.

ت) تشجيع إنتاج كتب الأطفال ونشرها.

ث) تشجيع وسائط الإعلام على إيلاء عناية خاصة للاحتياجات اللغوية للطفل.

ج) تشجيع وضع مبادئ توجيهية ملائمة لوقاية الطفل من المعلومات والمواد التي تضر بصالحه.

ورغم ما أشارت إليه الاتفاقية سلفاً لكنها أيضا حذرت من إمكانية أن ينتهك الإعلام ذاته حقوق الطفل، من خلال نشر معلومات ضارة بمصلحته الفضلى أو ببقائه أو نمائه أو استغلاله في الإعلانات أو إنتاج مواد إعلامية ضارة به. وقد راعت أيضا خلال المبادئ المرجعية والتوجيهية والقيمية ضرورة احترام كرامة الطفل واستقلاليته، وإعلاء مصلحة الطفل الفضلى فوق كل الاعتبارات، بما في ذلك المكاسب المالية ونسب المشاهدة والإثارة وغيرها، وكذلك المساواة وعدم التمييز.

ثانيا: اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

تشير الجمعية العامة للأمم المتحدة عبر اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي اعتمدتها في ديسمبر 2006، إلى الاعتراف بما لجميع أفراد الأسرة الإنسانية من كرامة وقيم متأصلة وحقوق متساوية غير قابلة للتصرف كأساس للحرية والعدالة والسلام في العالم. هذا بوجه عام.

أما بوجه خاص، فقد جاء في نص المادة الثامنة من هذه الاتفاقية، في سياق إذكاء الوعي، "تشجيع جميع أجهزة وسائط الإعلام على عرض صورة للأشخاص ذوي الإعاقة تتفق والغرض من هذه الاتفاقية". فيما جاء في المادة 22 المتعلقة باحترام الخصوصية، في البند الأول منها "لا يجوز تعريض أي شخص ذي إعاقة، بصرف النظر عن مكان إقامته أو ترتيبات معيشته، لتدخل تعسفي أو غير قانوني في خصوصياته أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته أو أي نوع آخر من وسائل الاتصال التي يستعملها، ولا للتهجم غير المشروع على شرفه وسمعته، ولجميع الأشخاص ذوي الإعاقة الحق في حماية القانون لهم من أي تدخل أو تهجم من هذا القبيل".

مجموعة الاتفاقيات الراعية لحقوق الإنسان

تقول القاعدة **"العقد شريعة المتعاقدين"**، هذا يعني أن الدول الموقعة على مجموعة القوانين والمواثيق الراعية لحقوق الإنسان من مختلف الفئات والأجناس، وجب عليها صونها والعمل على احترامها والالتزام بتطبيق بنودها. بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: (اتفاقية حقوق الطفل- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة- اتفاقية سيداو- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، إلخ).

مما لا شك فيه أن تلك المواثيق والقوانين وغيرها، أدركت الدول المختلفة أهميتها، الأمر الذي استوجب الوقوف كوحدة واحدة لمواجهة الانتهاكات المرتكبة بحق الفئات المجتمعية التي تعاني من التهميش، وبخاصة الأطفال والنساء وذوي الإعاقة، وسنت قوانين للحد منها ومحاربتها ونشر الوعي لمعالجتها.

لكن ذلك لم يعفي الدول ذاتها من سن قوانين محلية تستوجب حماية حقوق الإنسان وتضع سلسلة من العقوبات بحق مرتكبي الانتهاكات. وأي كان شكل هذه القوانين دولية كانت أو محلية، فهي تشكل بمجملها إطارا قانونيا وأخلاقيا ومرجعيا ملزما لأي تعاطي إعلامي مع قضايا حقوق الإنسان بما في ذلك حقوق الطفل وقضاياه والمرأة وذوي الإعاقة وكبار السن وغيرهم من فئات.

وقد انعكس ذلك أيضاً في مواثيق الشرف المهنية ومدونات السلوك والسياسات التحريرية، بما يضمن عدم إيقاع انتهاكات أو خروقات بحق الأشخاص عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، انطلاقا من قاعدة أنه لا يمكن للأشخاص أن يتمتعوا بكرامتهم دون أن يتمتعوا بحقوقهم كاملة وحرياتهم، بما يتوافق مع المعايير الدولية. على اعتبار أن لكل شخص حقوقه التي يجب احترامها وصونها وضمان عدم انتهاكها ليس فقط من قبل الحكومات والأنظمة السلطوية أو جهات الصراع، ولكن أيضا من قبل وسائل الإعلام، فهي ملزمة باحترام هذه الحقوق والحريات والامتناع عن عرقلتها.

هنا يصبح من الضروري أن نتعرف على مجموعة الاتفاقيات الدولية التي ألزمت وسائل الإعلام باحترام حقوق الإنسان وبخاصة للفئات التي تعاني تهميشاً واضحاً خصوصا في المجتمعات النامية:

قياساً على ذلك، فإنه لا يجوز لوسائل الإعلام اقتحام خصوصية هؤلاء الأشخاص سواء كانوا ذكورا أو إناث، عبر أماكن إقامتهم ولاسيما في المناطق التي تشهد صراعاً والتي غالبا لا تتوفر فيها بيئة مهيئة لتواجد هؤلاء الأشخاص، لاسيما النساء والأطفال، فمنهم من يكون مقيماً داخل خيمة أو مركز لجوء، أو يفتقد لأي من الأدوات المساعدة، أو يبدو في هيئة لا تمنحه قدراته العقلية القدرة على قبول أو رفض الظهور فيها، لاسيما أصحاب الإعاقات الذهنية.

ثالثاً: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التمييز ضد النساء (سيداو)

في الحقيقة راعت هذه الاتفاقية الصادرة عام 1979، الكثير من القضايا التي تشكل موضع تمييز ضد المرأة، لكنها لم تأت على ذكر التعاطي الإعلامي مع قضايا المرأة على وجه الخصوص لا من قريب أو من بعيد، رغم أنها أوكلت للدول الموقعة عليها ضرورة مواجهة كافة أشكال التمييز ضد المرأة في مجتمعاتهم.

ضمن هذا السياق، علينا أن نفهم أن المرأة عموما تواجه تحد كبير على مختلف الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتنموية وبخاصة في المجتمعات النامية أو التي تعاني ويلات الصراعات السياسية والعقائدية والعسكرية. وبالتالي يجب أن يكون الإعلام في هذه الحالة أداة رافعة من أجل تحسين جودة حياة النساء في هذه المجتمعات من خلال التركيز على قضاياهن تحقيقًا لمفهوم المساواة وتعزيزاً لدورها بعيداً عن كافة الأشكال النمطية التي تمثل امتهاناً لصورة المرأة وكرامتها.

وقياساً على الدعوة المواجهة للدول الأعضاء لمواجهة أوجه استغلال المرأة التي وردت في المواثيق الدولية بما فيها اتفاقية سيداو، وكما أنه من المجحف تسليع المرأة في الإعلام، فمن الكارثة تقديم صورة المرأة عبر الإعلام بوصفها وجه أنساني لغايات متعددة، سواء سياسية أو إنسانية أو اجتماعية، دون مراعاة خصوصيتها وكرامتها وحقوقها.

جدلية التغطية

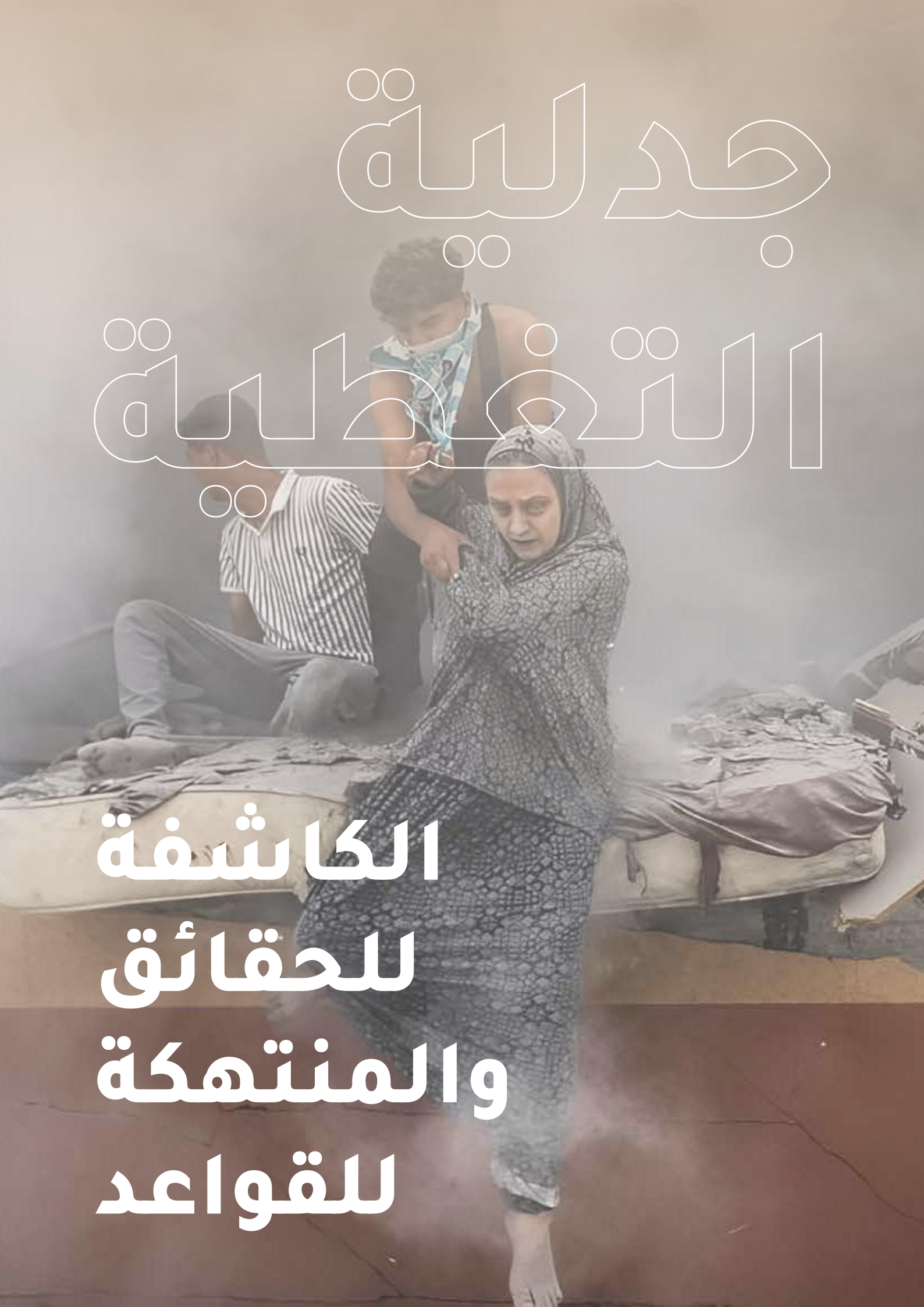

الكاشفة للحقائق والمنتهكة للقواعد

يخلط البعض أحياناً بين ضرورة ومتطلبات تغطية وقائع الحروب أو الكوارث الإنسانية، بما في ذلك إبراز حجم انتهاكات حقوق الإنسان، وبين قواعد التغطية المنسجمة مع المواثيق والقوانين الدولية ومدونات السلوك الأخلاقي والمحددات النقابية الناظمة للتغطية الإعلامية والتدخلات الإنسانية في مناطق النزاع.

مما لا شك فيه أن الصراعات العسكرية التي تشهدها المنطقة لم تراع قواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، إلى حد ارتكاب جرائم حرب وإبادة جماعية وتطهير عرقي. لكن تكمن المعضلة في كيفية الموازنة بين كشف حقيقة هذا الواقع عبر وسائل الإعلام المختلفة، وبين ضوابط التغطية التي لا توقع الصحفيون/ات في فخ المساءلة نتيجة انتهاك خصوصية الضحايا أو تعريض حياتهم للخطر.

هناك خيط رفيع يفصل بين الآنية في التغطية في عصر الثورة المعلوماتية والتكنولوجية والتقنية الراهنة التي تنقل الحدث برمته دون الخضوع لأي عملية فلترة، وبين الآنية الملتزمة بالقواعد القانونية والأخلاقية التي تحرص جاهدة على عدم الوقوع في فخ الانتهاك أو الانحياز أو التسبب بالضرر وبخاصة للضحايا من المدنيين.

هذا الفهم العميق لقواعد التغطية الإعلامية والتدخلات الإنسانية، من شأنه أن يعزز احترام حقوق الإنسان ويساعد في كشف الانتهاكات المرتكبة، لذا فإن الإلمام الكافي بأدوات العمل المهني كفيل بأن يمهد لواقع إعلامي نموذجي.

بعد التداخل الحاصل بين دور المؤثرين/ات على مواقع التواصل الاجتماعي والصحفيين/ات في تغطية وقائع الأحداث من خلال استثمار أدوات الاتصال الحديثة، يبدو واضحاً أن هناك منافسة شديدة وسباقاً محموماً تجاه اقتناص الصور للضحايا واستنطاقهم حول الحوادث الكارثية التي يتعرضون لها، دون إعارة قواعد العمل المهني اهتماماً.

لهذا نجد أن المنظمات الإعلامية الكبرى كوكالات الأنباء-وهذا ليس انحيازاً- التي تعتمد على خبرة الصحفيين/ات المخضرمين/ات، المنضبطين بالسياسات التحريرية ويراعون تطبيق مدونات السلوك الأخلاقي، أنهم كانوا أكثر حرصاً على تغطية إعلامية أكثر مهنية وحيادية، لانضباط الكثير منهم بمعايير الحياد.

ويعد فوز صور التغطيات الإعلامية لوكالات الأنباء في مناطق النزاع بكبرى الجوائز العالمية المعنية بالتغطية الصحفية، استفتاءً على أهمية التغطية المهنية غير المنحازة، وأحد الشواهد البارزة على أن تلك الصور لابد وأن راعت خصوصية المواطنين ولم تنطوي على أي انتهاك وتنسجم مع قواعد وقيم الصورة الصحفية المهنية وتحفظ الكرامة الإنسانية.

بموازاة ذلك، هناك جهوداً إغاثية تجري على الأرض سواء بمبادرات فردية أو مجموعات أو تلك التي ترعاها مؤسسات إغاثية ومنظمات دولية، وهي في مجملها تعتمد اعتماداً رئيسياً على النشر لأجل الوصول لأكبر عدد من المتبرعين. لكن في المقابل، انطوت غالبية هذه الجهود الإغاثية على انتهاكات بحق المتضررين من تداعيات الحروب والصراعات سواء الاقتصادية كالفقر والبطالة، أو الاجتماعية المرتبطة بفقدان المأوى وانعدام فرص الحياة الآدمية والحرمان من الخدمات الصحية والتعليمة وغيرها.

وبالتالي شكلت هذه التغطية التي تأتي في سياق الإعلام الإنساني إن جاز القول، خرقاً لقواعد العمل المهني ومدونات السلوك والقيم الأخلاقية التي تستوجب الحفاظ على خصوصية الضحايا وعدم المس بكرامتهم أو ابتزازهم أو تجاهل الحصول على الإذن المسبق بالنشر أو التصوير، فضلا عن

الانتقاص من قيمة المستفيدين من التدخلات الإنسانية والإغاثية.
في المحصلة علينا أن ندرك أن التغطية الإعلامية الإخبارية الكاشفة للحقائق، أو تلك الإنسانية التي توثق للجهود الإنسانية التي تبذلها منظمات وهيئات الهلال الأحمر والصليب الأحمر الدولي وغيرها، والإغاثية التي ترعاها منظمات خيرية غالباً أو جهود إنسانية طوعية من أفراد ومتطوعين، ليست بالضرورة أن تنتهك القواعد المهنية والأخلاقية حتى تحقق الانتشار الأوسع، لأن الإعلام عموماً رسالة سامية يجب أن تقدم الإنسان كقيمة وليس كرقم، مع الإحاطة الكاملة بكافة القواعد المهنية والأخلاقية التي وردت في القوانين والمواثيق ومدونات السلوك. وهذا يحتم علينا الإشارة إلى أنه كلما تبنت المؤسسات الإعلامية المستقلة والمنظمات الإنسانية والإغاثية المحايدة على حدٍ سواء، سياسة تحريرية وضوابط ومحددات مهنية ملتزمة بقواعد حقوق الإنسان، كلما شكلت سياجًا أخلاقياً متيناً يحفظ للأشخاص كرامتهم واحترامهم ولا يشكل انتهاكاً لأي من حقوقهم.

كيف نكون

أمناء على صوت الإنسان

وصورته؟

على مدار عقد من الزمن عمل "جيل ديولي" مصوراً يقوم بتوثيق الآثار المدمرة للحرب على المدنيين. ومن أنغولا إلى غزة ومن العراق إلى كمبوديا وشهد كيف أن الحرب الحديثة تدمر الأجساد والعقول والحياة.

يسرد ديولي تفاصيل تعرضه لحادث خلال تغطيته للأحداث في أفغانستان عام ٢٠١١، حيث قُدَّر لقصته الشخصية أن تحاكي القصص التي كان يوثقها، ففي قندهار وطأت قدمه أحد الألغام الأرضية، وأوشك الحادث على قتله، وأسفر عن تعرضه لبتر ثلاثي.

لقد قضى ديولي عاماً كاملاً في المستشفى للتعافي مما لحق به من إصابات، وتبدلت حياته على نحو فاق ما يمكن استيعابه، إذ أخبره الأطباء أنه لم يتمكن من المشي مرة أخرى أو العيش بدون الاعتماد على غيره. غير أن المعجزة تحققت بعد ثمانية عشر شهراً حيث عاد إلى العمل، وبدأ إدراك حقيقة أن الإصابة اعطته منحة واكسبته المزيد من التعاطف مع من كان يقوم بتصويرهم والتفهم لأحوالهم.

أصبح أحد أهم الأمور في عمله هو إفراد وقت كاف للإنصات الحقيقي للقصص الشخصية للسكان المتضررين من النزاع. وعندما عاد لاستئناف عمله في أفغانستان وفي أحد مراكز الأطراف الاصطناعية التابع للجنة الدولية للصليب الأحمر هناك، التقى عتيق عبد الله البالغ من العمر سبع سنوات الذي كان يجري عملية تركيب ساق صناعية له، حيث كان قد وطأ لغماً أرضياً عندما كان في طريقه للمدرسة، مما أدى إلى فقده أحد ذراعيه وإحدى ساقيه، يقول ديولي، كم كان مؤلماً أن أرى صبياً كان من المفترض أن يلعب مع أصدقائه، يكافح من أجل التحرك بضع خطوات.

يسأل المصور نفسه: لماذا ما أزال أقوم بالعمل الذي أقوم به؟ الإجابة بسيطة: بسبب أطفال مثل عتيق الله. فيما كنت ألتقط صورة له، تأملت في الألم الذي أعانيه في كل يوم، سواءً الجسدي منه أم النفسي، وتساءلت في نفسي لماذا يجب على صبي صغير مثله أن يتعرض لما أقاسيه، لا لشيء سوى لأنه كان ذاهباً إلى المدرسة. في وقت تشهد فيه العديد من المناطق صراعات ويتم تجاهل قواعد السلوك على نحو متزايد، يتعين علينا أن نسلط الضوء على أهمية احترام قوانين الحرب من أجل حماية أرواح المدنيين.

يمكننا الاستلهام من هذه التجربة، أن الصحفيين/ ات الذين واجهوا كوارث مماثلة لتلك التي يعيشها السكان المدنيون سيكون أكثراً حرصاً على الإنصات لأصوات الضحايا بشكل عميق، واختيار الزوايا الأنسب للالتقاط الصور التي لا تنتهك خصوصيتهم وتراعي القواعد الإنسانية والأخلاقية والضوابط المجتمعية أيضا في التعامل معهم.

وهذا في حقيقته يتطلب إمعان العقل والتفكير العميق في نوعية الأسئلة التي يمكن طرحها على الضحية، فضلا عن انتقاء اللقم الصوتية بعناية، وتحديد دواعي ذكر التفاصيل الشخصية للأطفال مثلاً أو النساء في المجتمعات المحافظة، واختيار الصورة الأنسب للنشر والتي تراعي الكرامة الإنسانية ولا تنتقص منها، ولا تتسبب لأصحابها بأي أذى مستقبلي.

أهداف

التغطية الإعلامية في مناطق النزاع

- **الإخبار:** نحن من خلال تغطية وقائع الحرب أو النزاع أو الكوارث، نخبر الناس عن الحادث أو الواقعة أو الكارثة ومآلات كل ذلك على الصعد المختلفة طبقاً لنهج وطبيعة كل وسيلة إعلامية، مع أن الصعيد الإنساني غالبا ما يأخذ الحيز الأكبر في التغطية لاسيما إذا كانت هناك خسائر في الأرواح وتلك تعد أعظم الخسائر وتقدم دائماً على الخسائر الأخرى، على الرغم من أهميتها.
- **التوثيق:** تعد التغطية الإعلامية في مناطق الصراع وجه من أوجه توثيق الحدث ومجرياته بما يمكن أن يخدم الضحايا لاحقاً سواء على صعيد وقف الانتهاك المرتكب، أو على صعيد الإحاطة بالانتهاكات المرتكبة بحق القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والتحفيز تجاه التقاضي الدولي، أو يدعم الجهود المبذولة لإغاثة المتضررين من الصراع أو الكوارث.
- **المنافسة:** تعد التغطية الإعلامية في مناطق النزاع، مساحة للتنافس بين وسائل الإعلام المحلية والدولية، على سرعة نقل الأخبار والصور والتوثيق الآني للأحداث، والحصول على الآراء والمواقف المتعلقة بها سواء من قبل الضحايا أو المسؤولين والجهات الدولية ذات العلاقة. وكذلك بين منظمات العمل الإنساني التي تتنافس على التدخلات العاجلة.
- **القيمة الإنسانية:** لابد أن التغطية الإعلامية المهنية للأحداث والوقائع في مناطق الصراع، أن تساعد في تحفيز الجهود الدبلوماسية للتحرك لأجل وقف الانتهاكات الواقعة ضد حقوق الإنسان، أو دفع الجهات المانحة والمنظمات الإنسانية لتقديم التدخلات الإنسانية العاجلة، اسناداً للمدنيين والمتضررين من الحروب والكوارث.
- **صوت الجمهور:** في الواقع يجب أن يشكل صوت الجمهور دافعاً رئيسياً وراء التغطية الإعلامية في مناطق الصراع، خصوصاً إذا ما اعتبرنا أن وسائل الإعلام هي المرآة التي يجب أن تعكس صورة الواقع بما فيها آلام ومعاناة الناس من المهمشين والضحايا بمختلف فئاتهم، وتجاهل ذلك يعني أن هناك جزء مهمل من الرواية لصالح جهة أخرى، ويعد ذلك شكل من أشكال الانحياز إما لسوء تقدير أو بشكل متعمد.

فيما يخص التغطية الإعلامية للمنظمات الإنسانية والإغاثية على وجه الخصوص، يعد صوت الجمهور هو جوهر التغطية لكونه لابد أن يعكس حجم الأثر القبلي والبعدي على المستفيدين من التدخل الإنساني والإغاثي الحاصل.

أيًا كانت شكل الغاية أو الهدف من التغطية الإعلامية في مناطق الصراع، فإن هناك قواعد للتغطية علينا إدراك حقيقتها، لكن قبل كل ذلك علينا أن نتعرف سلفاً على أنواع المواد الإعلامية المستخدمة في التغطية سواء لأغراض إخبارية أو إنسانية، والتي لكل منها قواعده الخاصة، ونتعرف كذلك على عناصر المادة الإعلامية.

أنواع المواد الإعلامية المستخدمة في التغطية الإخبارية أو الإنسانية:

أولاً: الصورة الفتوغرافية.

ثانياً: الفيديو (قنوات تلفزة- يوتيوب- ريلز).

ثالثاً: النصوص المكتوبة.

عناصر المادة الإعلامية سواء الإخبارية أو الإنسانية:

أولاً: الضحايا سواء كانوا أفراد أو جماعات متصلين بالحدث أو مستفيدين من التدخلات الإنسانية والإغاثية الطارئة وغير الطارئة.

ثانيًا: الحدث ذاته سواء أدى إلى خسائر بشرية أو مادية، أو تدخلاً إنسانيا ودعماً خيرياً وملحقات كليهما المادية والمعنوية.

ثالثاً: المساهمون، سواء المتسببون بالحدث كأطراف الصراع أو تحالفات سياسية وعسكرية ذات ارتباط أيدلوجي أو مصالح مشتركة، أو أحداث كونية (زلازل، براكين، فيضانات، تغير مناخي.. إلخ)، أو داعمون للجهود والتدخلات الإنسانية والمشاريع الخيرية.

قواعد

التغطية المهنية المنسجمة مع حقوق الإنسان

عوداً على ذي بدء، فيما يخص قصة المصور الصحفي جيل ديولي، فإن هذا الشخص في لحظة ما أصبح ضحية مثله مثل الآخرين في مناطق النزاع، وهذا يعني أن الصحفيين/ات وحتى العاملون على التوثيق في المجالين الإنساني والإغاثي عليهم أن يراعوا سلامتهم المهنية خلال التغطية في مثل هذه المناطق، لأن ذلك لا ينفك عن كونه جزءاً أصيلاً من حقوق الإنسان.

العاملون في هذا المجال ذكوراً وإناثاً هم جزء لا يتجزأ من الحالة لاسيما العاملون المحليون، الذين ينحدرون من أصول ترتبط ببيئة أحد أطراف الصراع، بالتالي يعيشون ظروفاً مشابهة تماماً لما يعيشه المدنيون الذين يعانون ويلات الحروب سواء بالتهجير أو التدمير أو الملاحقة أو القتل أو الاعتداء أو الاعتقال، وحتى أولئك الذين يعانون ويلات الكوارث الكونية فهم أيضا قد يواجهون الموت أو الغرق أو فقدان المأوى وغير ذلك من كوارث.

ولنا في الصحفيين/ات الفلسطينيين/ات المحليين خير مثالٍ على ما يمكن أن يواجهه العاملون في الحقل الإعلامي تحت ظلال الحرب في قطاع غزة.

وبالتالي علينا هنا أن ننتبه جيداً أثناء ممارسة هذا النوع من العمل في مثل هذه البيئة الخطرة، بألا تكون/ي أنت/تِ الخبر أو الصورة، بدءاً من الالتزام بارتداء معدات السلامة المهنية (الدرع والخوذة الواقية) مروراً بالابتعاد عن مواطن الخطر قدر المستطاع، وصولاً إلى الإبقاء على التواجد في المنطقة الأمنة، سواء التي تحددها جهات الصراع، أو التي تقدرها أنت/تِ بحكم تقديرك ووعيك بالبيئة الجغرافية.

وبطبيعة الحال ينعكس هذا الأمر حتى على العاملين في المجال الإنساني أو الإغاثي، لأن حتى هذه الفرق التي تلتزم بشاراتها التي تميزها وتميز مركباتها، لم تسلم من الخطر في أحيانٍ كثيرة أثناء عملها في الأماكن الخطرة سواء التي تشهد عمليات عسكرية أو مناطق حدودية ساخنة، وقد قتل عدد من أفرادها واعتقل آخرون وفقد البعض في هجمات متفرقة.

يتضح من ذلك، أنه ما لم تكن لديك إحاطة كاملة بحقوقك وواجباتك المهنية في مثل هذه البيئة، فلن تستطيع أن تحافظ على حقوق الآخرين. وهذا يسوقنا إلى التعرف على قواعد التغطية الإعلامية المنسجمة مع حقوق الإنسان طبقاً لنوع المادة الإعلامية: (الصورة الفوتوغرافية- الفيديو- النصوص المكتوبة).

الصورة الفتوغرافية

أنواع الصورة الفتوغرافية:

تنقسم الصور حسب الاحتياج في مجال العمل الصحفي إلى قسمين:

نساء فلسطينيات في مراسم تشييع جنازات

الصورة الصحفية (الخبرية):

صورة الحدث ذاته بتفاصيله العامة كمشاهد تشيع الجنازات وأنقاض المنازل المدمرة أو المشافي التي تعاني تراجعاً في الخدمات، أو المؤسسات التعليمية المتعطلة في ظل الحروب والكوارث.

سيدة فلسطينية وطفلها ينحبان قرب جثة زوجها

صورة تفصيلية:

صورة تختص بعنوان التقرير بمعنى أنها تأخذ زاوية أكثر تركيزا وبعناصر محددة: أسرة تعاني ألام الفقد، أو الاعتقال أو فقدت مسكنها، أو مصدر دخلها أو تحطمت أحلام أفرادها. أو أشخاص يعانون إعاقة، أو جرحى على أسرة العلاج، وغيرها.

تنقسم الصور حسب الاحتياج في مجال العمل الإنساني والإغاثي إلى ثلاثة أقسام:

صورة خبرية:

صورة الفعاليات الخاصة بالمنظمات الإنسانية أو الإغاثية، ويتم نشرها عبر وسائل الإعلام. مثل تقديم الخدمات للنازحين ومراكز الإيواء.

صورة تفصيلية:

صورة تدعم التقارير الإدارية التفصيلية التي تقدم للجهات المسؤولة أو المتبرعين والمانحين، ومن أمثلتها مثلاً توفير مياه شرب لجماعة تعاني شحاً.

صورة إعلانية:

صورة تؤخذ بدقة عالية ويتم التركيز فيها على التعبير عن الحال وهي اللقطة التي تخاطب المشاعر وتتطلب فن ومهارات عالية.

قواعد الصورة الفتوغرافية

في الغالب انسجمت بنود مدونات السلوك الأخلاقي المرتبطة بالتغطية الإعلامية، مع بنود القوانين والمواثيق الدولية، في التأكيد على ضرورة الالتزام بالاحترام، أي احترام حقوق الأشخاص وحرياتهم، والالتزام بالحماية بمعنى التقيد بالضوابط القانونية والأخلاقية منعاً لارتكاب أي انتهاك ضد حقوقهم وحرياتهم وكرامتهم الإنسانية، إلى جانب الالتزام بالتطبيق، حيث أوكل للدول الالتزام بتطبيق هذه القواعد ومروراً بالمنظمات الأهلية والتكتلات النقابية والهيئات والمؤسسات ذات العلاقة، وفقا للمعايير والضوابط وحدود الصلاحيات.

وهذا يعني أن الأنشطة الإعلامية يجب ألا تنتقص من قيمة الإنسان بأي شكل من الأشكال أو تتداخل في الحدث أو الإغاثة الإنسانية أو تعيقها، كما ينبغي ألا تتسبب في معاناة إضافية للمتضررين أو المستفيدين أو إزعاجهم أي كانوا نساء أو أطفالاً أو كبار سن أو ذوي إعاقة وغيرهم من فئات.

عطفاً على ذلك، تشكلت مجموعة القواعد الأخلاقية المرتبطة باختيار الصور للأشخاص خلال التغطية في مناطق النزاع، بما في ذلك الصور الإخبارية، والصور الإنسانية، ومنها:

1.عليك/كِ الحصول على الإذن المسبق قبل التقاط الصور، وتوخي الالتزام بالمحاذير المجتمعية والعرفية والأخلاقية أيضا لتجنب اختراق خصوصية الأشخاص.

2.احفظ/ي كرامة الشخص: فمن الشائع أن يدفع بالأشخاص الانتظار قليلاً تحت وقدة الشمس أو تحت تهديد القصف، أو أن يقوم بمحاكاة مشهد نزوح أو إخلاء، إما لالتقاط صورة خبرية أو لغايات توثيق تقديم أوجه الإعانة الإنسانية سواء المادية أو المعنوية.

3.تعامل/ي بودية مع الأشخاص المراد تصويرهم قبل التقاط الصور، لا تخاطبوهم بتعالي وتقوموا بتوجيههم بفظاظة كأنهم لا يعرفون مصلحتهم.

4.عند اقترابك/كِ من هؤلاء الأشخاص عليك/كِ التعريف بنفسك/كِ بشكل مقتضب ربما لا يتسع المقام لحديث مطول.

5.اشرح/ي الغاية من الزيارة وسبب التقاط الصور وكيفية استخدام تلك الصور، مثل النشرات الإخبارية، أو للأنشطة الإعلامية للمؤسسات الإنسانية أو الإغاثية التي تعمل/ين لصالحها، بما في ذلك توضيح ما إذا كانت الصور ستستخدم لأغراض دعائية.

6.احرص/ي على أن تكون الصورة عفوية تماماً: لا تسأل/ين الشخص سواء الضحية أو المستفيد، بأن ينظروا إلى الكاميرا أو يقوموا بأي حركات ذات دلالات معينة (شارة انتصار - دعاء.. إلخ).
7.عليك/كِ أن تعرف ظروف الشخص وحاجته الأساسية ومشاكله قبل التصوير. لأن هناك أشخاص مثلاً ضحايا عنف أو تعذيب أو اعتقال، وآخرون يعانون اضطرابات نفسية ويعيشون ظروفاً صعبة أو جرحى ومصابون وفاقدو الوعي، ممن لا يملكون وعياً كافياً للتعبير عما يجول في خواطرهم أو إعطاء أذن القبول بالتصوير أو رفضه.
8.أشرح/ي ما الذي ستقوم به سواء للشخص نفسه إذا كان مدركاً وواعياً ومهيئ أو من خلال أقرباء من الدرجة الأولى، وأعلمه عند بدء التصوير، لأخذ الإجراءات الاحتياطية كارتداء الحجاب بالنسبة للنساء مثلاً في المجتمعات المحافظة، أو استخدام زوايا لا تظهر تفاصيل الوجه إذا لم يكن يرغب في ابراز ملامحه.
9.امتنع/ي عن التقاط الصورة تماماً، إذا كانت تشكل تهديداً على حياة صاحبها أو يسهل من خلالها مثلاً ملاحقته أو إلحاق الأذى به.

قواعد الفيديو:

لا تنفك مجموعة القواعد الأخلاقية المرتبطة باختيار الصور للأشخاص خلال التغطية في مناطق النزاع، بما في ذلك الصور الإخبارية، والصور الإنسانية، عن قواعد التغطية بالفيديو أي كان سواء للعرض عبر قنوات التلفزة أو اليوتيوب أو الريلز (المقاطع القصيرة) على منصات التواصل الاجتماعي. ومع ذلك هناك ضوابط إضافية لابد من استعراضها:

1.يمكنك/كِ أن تقوم بتصوير الفيديو للأشخاص خلال الحدث ذاته دون التركيز على شخص بعينه، مع ضمان ألا يشكل هذا التوثيق انتهاك لأي من خصوصياتهم، كأشخاص مثلاً هربين من الموت بهيئات يرفضون الظهور بها كالإصابات أو الجروح والخدوش والندوب والملابس الممزقة أو البالية، أمام عدسات الكاميرا.

2.إذا كنت/تِ تستخدم/ين الإضاءة المحمولة أو الثابتة، فلابد من ألا تستخدم بطريقة غير مباشرة لأنها قد تكون مصدر إزعاج إضافي لمن تقوم/ين بتصويرهم.

3.إذا كانت/تِ تصور/ين طفلاً فحاول/ي إظهار الهيئة التي لا تشكل له أذى نفسي لاحقاً بأن تطيل أمد تعافيه أو تصبح مادة للتنمر، سواء كان ضحية أو مستفيد من التدخل الإنساني أو الإغاثي.

4.حاول/ي الإسراع في العمل من دون أن تقوم/ين بتعطيل الشخص وتأخذ الكثير من وقته، فلربما كان غير مستعد ومهيئ لتكرار الحديث عما حل به من أذى نفسي أو جسدي أو فقد أو انتهاك.

5.يجب مراعاة حساسية بعض القصص خلال التغطية خصوصا تلك التي تنطوي على انتهاكات جنسية أو غيرها من قضايا تشكل عبئا نفسيا على صاحبها وقد تتسبب له بوصمة عار مجتمعي. ومراعاة عدم الاسترسال في شرح التفاصيل المنهكة نفسياً.

6.تجنب الزوايا التي تنتقص من كرامة الأشخاص لاسيما أولئك الذين يعانون من إعاقات، فلطما كنت/تِ حاصل/ة على إذن التصوير يمكنك/كِ ألا تخفي إعاقتهم إلا إذا كانوا يفضلون ذلك.

7.لا تجبر/ين الأشخاص على إعادة الإجابات مراراً وتكراراً وبخاصة إذا كانوا لا يملكون طلاقةً كافيةً للتعبير عن الواقع. كما لا تنتزع/ين الأقوال عنوةً ودفعهم باتجاه قول ما لا يرغبون بقوله، أو الطلب منهم تقديم شكر لمنظمة ما أو حملهم على ذلك، من قبيل رفع شعارها أو يافطتها أو علم بلد ما وغير ذلك من سلوكيات، قد تشكل في مجملها ابتزازاً أو استغلالاً وانتقاصاً من كرامتهم الإنسانية.

8.لا تزيف/ين الحقائق المتعلقة بظروف الأشخاص، من خلال دفعهم على الانتقال مثلاً من مراكز إيواء إلى بيئات خطرة أو مدمرة لإظهار الظروف التي كانوا يعيشونها لحظة وقوع الحدث أو الكارثة، وبخاصة أولئك الذين يعانون ظروفاً صحية ككبار السن وذوي الإعاقة والجرحى والمصابين، أو أولئك الذين يواجهون تحديات نفسية تتعلق بأثار الصدمة.

9.لا تستفز/ين الشخص أو مجموعة الأشخاص لدفعهم باتجاه التلفظ بألفاظ مسيئة دينياً أو أخلاقياً أو اجتماعياً أو التطرف لأي فئة أو سياسة أو جماعة، تجعلهم يندمون لاحقاً على ذلك، لما يمكن أن يحل بهم من أذى أو يشكل انتقاصاً من كرامتهم ويؤثر على احترامهم بين الناس.

قواعد النصوص المكتوبة

لا تقل القواعد الأخلاقية المرتبطة بالتغطية الإعلامية المكتوبة، حساسية عن تلك المرتبطة بالصورة أو الفيديو، لما تنطوي عليه من خطورةٍ أو أذى قد يطول أمده، وهذا يحتم علينا التعرف على قواعد الكتابة في مناطق النزاع:

1.لا بد من الموازنة بين تقديم الخبر وبين أخلاقيات التغطية الإعلامية المهنية بعيداً عن أشكال الانحياز كافة. وهذا يتطلب ذكر التفاصيل كاملة دون اجتزاء أو انتقاص انطلاقاً من قاعدة أن الخبر مقدس والتعليق حر.

2.كن/وني أمين/ة على الوصف، سواء الحدث أو ظروف الأشخاص المرتبطين به وما يحيط بهم، وحتى نقل تعابير لغة الجسد.

3.لا تفترض ألا أحد يقرأ لذلك يمكنك/كِ أن تكتب/ي وتصف/ين كما يحلو لك/لكِ دون الانتباه لخطورة ما يمكن وصفه أو قوله على لسان الأشخاص.

4.لا تستخدم/ين قدراتك/كِ اللغوية في تحسين جودة النص على حساب الأشخاص محور القصة أو التقرير، في انتقاء الكلمات ذات الحمولة الزائدة أو الوصف المبالغ فيه، أو عزو أقوال لأشخاص لم يتفوهون بها.

5.الالتزام بمعايير الكتابة الواقعية وعدم الانجرار إلى الخيال في وصف المشاهد والأمكنة والأشخاص.

6.التجرد الكامل من الذاتية والانتماءات الحزبية وتضارب المصالح والايدلوجيا، في تغطية الأحداث، لأن ذلك يعد نوعا من الانحياز الذي يعتمد فيه الكاتب/ة على تنميط (نسب الصفات والأدوار) لبعض الأطراف أو الأشخاص أو الهيئات والمنظمات أو الدول، بشكل يؤدي إما إلى ترفيع مكانتهم أو الإضرار بهم.

7.لا تزيف/ين الحقائق بإيراد وقائع مشوهة، سواء بالتزييف أو الحذف أو الانتقاء بما يخدم وجهة نظر معينة أو طرف معين، أو الانحياز باستخدام الافتراضات التي لا يمكن دحضها كأن يورد الكاتب/ة حقائق مختارة ومنزوعة من سياقها، بما يعزز افتراضات في شأن حدث أو جهة أو شخص ما، بغرض إعطاء انطباع ما عنه، لخدمة جهة أخرى.

توجيهات مهنية

لتجنب الوقوع في فخ الانتهاك

توجيهات خاصة بالصور والفيديو:

- خذ أكثر من لقطة للهدف المراد تصويره حيث أنك قد لا تحصل على الصورة الصحيحة من المحاولة الأولى، لذلك احرص على أخذ أكثر من صورة للشيء المراد تصويره. مع مراعاة عدم إجبار الأشخاص على انتظار التقاط الصور لهم.
- لا تجبر الأشخاص على التمثيل مهما كان الأمر، سواء كانوا ضحايا نزاع أو كوارث أو غير ذلك.
- لا تقتحم خصوصية الناس من خلال الدخول إلى بيوت العزاء بدون أذن، أو عدم منح المكلومين فرصة إلقاء نظرة الوداع على الضحايا القتلى أو إعاقة ذلك عبر التدافع.
- تجنب اقتحام خلوة الأمهات اللواتي يرقدن بجوار جثث أطفالهن وأزواجهن وهن بهيئات لا تفضلن الظهور بها.
- استئذن قبل الدخول إلى الأقسام الخاصة بالنساء والأطفال داخل المشافي لاسيما في المجتمعات المحافظة، ولا تباشر بالتقاط الصور حتى يسمح المتواجدين بذلك، بما في ذلك إدارة المشافي والمراكز الصحية.
- لا تفترض أن مراكز اللجوء وخيامها هي مشاع يمكنك التقاط أي مشهد رغبت، دون الحصول على إذن مسبق من الأشخاص على الأقل الذين تظهر ملامحهم وظروفهم بشكل جلي، فلربما لا يرغبون ذلك.
- لا يجوز التقاط الصور للأطفال دون سن 18 بوصفهم أطفالاً حسب القانون، مما يستوجب الحصول على إذن مسبق من أولياء أمورهم أو أقرباء من الدرجة الأولى.
- تجنب ابراز ملامح الأطفال والنساء على وجه الخصوص بشكل جلي، ما لم تكن قصتك ترتكز عليهم بشكل مباشر.
- لا تخدع الأشخاص بتقديم وعود بالحصول على المساعدات بمقابل التقاط صور إنسانية لهم.
- لا تضلل الأشخاص بدعاء أن التصوير خاص بالمؤسسة الإعلامية أو المنظمة التي تعمل لصالحها لغايات معينة، ثم يجدون أنفسهم أصبحوا "ترند" على منصات التواصل باستقطاع جزء من المقابلة لأهداف وغايات خاصة، أو كصورٍ لأغراض دعائية وإعلانية.
- **تحرى التقاط صور للأطفال والنساء الضحايا تبرز معناتهم دون ابراز ملامحهم انسجاماً مع القواعد القانونية والأخلاقية، ومنها على سبيل المثال:**

- صور أيدي أطفال وهي تعتليها لاصق يظهر أسمائهم داخل المشافي.
- يد صغيرة تحمل عبوة حليب فارغة كناية عن الجوع.
- شاهد قبر يبرز اسم الضحية أي كانت طفلة أو سيدة.
- يد أمٍ تمسك يد صغيرها الراقد على سرير المشفى.
- سيدة تحتضن رأس طفلتها التي تعاني من الخوف.
- كفة يد سيدة مريضة وهي تحتضن شريط عقار فارغ كناية عن معاناتها مع عدم توفر العلاج.
- سيدة منتقبة تجلس على سرير غسيل الكلى.
- أيدي سيدة تغسل الملابس في حوض بلاستيك.
- التقاط صورة لسيدة من الخلف وهي تجلس أمام فرن يعمل بالحطب كناية عن معاناتها.
- عجور تحمل الحطب على رأسها والعدسة خلفها.
- التقط صور مركز للعيون فهي غالبا تظهر حجم الأسى.
- التقط صوراً لأقدام مبتورة وبجوارها أداة مساعدة (عكاز- كرسي متحرك- قدم اصطناعية).
- التقط صوراً لسيدة بأظافر مطلية تدفع كرسي متحرك، كناية عن إعاقة النساء.
- استثمر أدوات الذكاء الاصطناعي في توليد صورٍ تحاكي المعاناة بلا تهويل أو مبالغة، وبما يراعي حقوق الملكية (لابد من توضيح أن الصورة المستخدمة بواسطة الذكاء الاصطناعي).

تذكر/ي دائماً أنه لطالما كان بمقدورنا أن نلتقط هاتين الصورتين لنفس الشخص، فمن الأولى أن نختار الصورة التي تحقق الهدف من التغطية بأقل قدر من الأذى النفسي.

BY: MOHAMED MASRI

توجيهات خاصة بالنصوص المكتوبة:

- اعط الأفراد فرصة الاختيار بين كتابة أسمائهم أو استخدام أسماء مستعارة، وبخاصة إذا كان ذكر الأسماء سيشكل تهديدا لحياتهم أو انتهاكاً ما.
- لا تعطي تفاصيل زائدة عن الحاجة بدافع استعراض القوة اللغوية في الوصف والتعبير، والتي قد تؤذي الضحايا. مثال: (التقينا أسرة الطفل فلان القاطنة في منطقة كذا وهي منطقة زراعية يقال إن إحدى جهات الصراع كانت تستخدمها لغايات عسكرية).
- لا تذكر التفاصيل التي يمكن أن تؤثر على صاحبها مستقبلاً حتى لو قال ذلك مندفعاً، "دافع الرجل عن أحد أطراف النزاع وقال كلنا فداء لها"، وقد يأخذ مثل هذه الاقتباس ضده لاحقاً وقد يعرضه للمحاكمة لاسيما في منطقة نزاع.
- لا تعطي تفاصيل تشرح حالة الأطفال التي من الممكن أن تؤثر على حياتهم مستقبلاً، كأن تخبر عن جسد طفل مجهول النسب وجد ملقى بجوار حاوية وتقول إن خده الأيسر يحوي شامة داكنة، فيما أنه في المستقبل قد يكتشف بقصد أو بدون قصد تفاصيل قصته منشورةً عبر الانترنت.
- لا تخبر عن أسماء ضحايا العنف الجنسي حتى لو كانوا لديهم القابلية، لأن ذلك قد يؤثر على مستقبل أفراد أسرهم أو أبنائهم والذين قد يشعرون بوصمة العار أو الإحساس بالذنب والأذى النفسي الذي قد يطول التشاف منه.

صحيحٌ أن الإعلام بمفهومه الواسع يشكلٌ سلطةً رابعةً، لكن ذلك لا يعفي الصحفيين/ات من أن يكونوا تحت مظلة القانون ومراعات الاعتبارات القيمية والمهنية خلال تغطياتهم القائمة في مناطق النزاع بما في ذلك العاملون في المجالين الإنساني والإغاثي، كي لا ينتهكوا حقوق الأشخاص وحرياتهم بدافع التعبير عن الحالة أو التوثيق ونقل مجريات الواقع.

لذلك فأن كل ما يمكنك أن تقبله على الصعيد النفسي كصحفي/ة عليك أن تقبله على الأخرين. هذا يعني أنه يجب أن تضع نفسك مكان الشخص، وتحدد ما إذا كنت تقبل أن تروى قصتك الآنية دون ضوابط، أو تنشر صورتك دون مراعاة للاعتبارات القانونية والمهنية والأخلاقية والمجتمعية.

وتأكد/ي دائماً أننا لسنا في حاجة أن نمر بتجربة مماثلة لتجربة "جيل ديولي" المأساوية، حتى نراعي خصوصية الضحايا ونصبح أكثر احساساً بأوجاعهم ونعمل من أجل حماية أرواح وكرامة المدنيين عموماً.

المراجع:

- اتفاقية حقوق الطفل.
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- اتفاقية سيداو
- دراسة: الناس حول الحرب وجهات نظر من 16 بلداً- اللجنة الدولية للصليب الأحمر.
- مقالات متفرقة حول الإعلام الإنساني.
- مدونات السلوك الأخلاقي.